محضر الجلسة وتاريخها	البند الفرعي	وثائق أخرى	الدعوات عملاً بالمادة 37	الدعوات عملاً بالمادة 39 وغيرها	المتكلمون	القرار والتصويت (المؤيدون – المعارضون – الممتنعون)
S/PV.8776 12 تشرين الثاني/نوفمبر 2020		مشروع قرار مقدم من فرنسا (S/2020/1106)	جمهورية أفريقيا الوسطى		عضوان من أعضاء المجلس (إندونيسيا، والاتحاد الروسي)	القرار 2552 (2020) 15–0–0 (اتُّخذ بموجب الفصل السابع)

(أ) لم يدل ممثلا تونس، وجنوب أفريقيا ببيان. وتكلم ممثل النيجر أيضا باسم تونس، وجنوب أفريقيا.

(ب) *المؤيدون:* إستونيا، وألمانيا، وإندونيسيا، وبلجيكا، وتونس، والجمهورية الدومينيكية، وجنوب أفريقيا، وسانت فنسنت وجزر غرينادين، وفرنسا، وفييت نام، والمملكة المتحدة، والنيجر، والولايات المتحدة؛ *المعارضون:* لا أحد؛ *الممتنعون عن التصويت:* الاتحاد الروسي، والصين.

(ج) تكلم ممثل النيجر أيضا باسم تونس، وجنوب أفريقيا، وسانت فنسنت وجزر غرينادين.

(د) انضم الممثل الخاص للاتحاد الأفريقي ورئيس بعثة الاتحاد الأفريقي لجمهورية أفريقيا الوسطى ووسط أفريقيا عن طريق التداول بالفيديو من الخرطوم. ولم يدل ممثل جمهورية أفريقيا الوسطى ببيان.

(هـ) الصين، والجمهورية الدومينيكية، وفرنسا، والنيجر، والاتحاد الروسي، والمملكة المتحدة، والولايات المتحدة. وتكلم ممثل الولايات المتحدة أيضا باسم إستونيا، وألمانيا، وبلجيكا.

(و) بلجيكا، والصين، والجمهورية الدومينيكية، وإستونيا، وفرنسا، وألمانيا، وإندونيسيا، والنيجر (أيضا باسم تونس، وجنوب أفريقيا، وسانت فنسنت وجزر غرينادين)، والاتحاد الروسي، والمملكة المتحدة، والولايات المتحدة، وفييت نام.

الجدول 2

جلسات التداول بالفيديو: الحالة في جمهورية أفريقيا الوسطى

تاريخ جلسة التداول بالفيديو	محضر جلسة التداول بالفيديو	العنوان	القرار والتصويت (المؤيدون – المعارضون – الممتنعون) ومحضر الإجراء الكتابي
22 حزيران/يونيه 2020	S/2020/572	رسالة مؤرخة 24 حزيران/يونيه 2020 موجهة من رئيس مجلس الأمن إلى الأمين العام والممثلين الدائمين لأعضاء مجلس الأمن	

6 – الحالة في غينيا – بيساو

خلال الفترة قيد الاستعراض، عقد المجلس، فيما يتعلق بالحالة في غينيا – بيساو، ثلاث جلسات واتخذ قرارا واحدا. وعُقدت جلسة واحدة لاتخاذ قرار، بينما اتخذت جلستان شكل جلستي إحاطة[128]. ويرد في الجدول أدناه مزيد من المعلومات عن الجلسات، بما في ذلك معلومات عن المشاركين والمتكلمين والنتائج. وبالإضافة إلى هذه الجلسات، عقد أعضاء المجلس أيضا في عام 2020 مشاورات غير رسمية للمجلس بكامل هيئته لمناقشة الحالة في غينيا – بيساو[129].

في 14 شباط/فبراير[130]، استمع المجلس إلى إحاطة قدمتها الممثلة الخاصة للأمين العام لغينيا – بيساو ورئيسة مكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام في غينيا – بيساو. وأشادت الممثلة الخاصة بغينيا – بيساو لإكمال دورتها الانتخابية، وإن كانت هناك تحديات تواجه نتائج الانتخابات الرئاسية. وأشادت أيضا بمؤسسات الدولة للجوئها إلى الوسائل القانونية لحل المنازعات السياسية المتصلة بنتائج الانتخابات الرئاسية، دون تدخل من جانب الجيش أو انتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان. ولاحظت أنه أُحرز تقدم في مكافحة الاتجار بالمخدرات والجريمة المنظمة، مشيرة إلى خطة العمل الوطنية بشأن الاتجار بالمخدرات والجريمة المنظمة عبر الوطنية باعتبارها خريطة

(128) لمزيد من المعلومات عن شكل الجلسات، انظر الجزء الثاني، القسم الثاني.

(129) انظر A/75/2، الجزء الثاني، الفصل 15.

(130) انظر S/PV.8724.

طريق. وأشارت إلى أن الانتقال على ثلاث مراحل والخفض التدريجي لمكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام في غينيا – بيساو سيجريان تمشيا مع القرار 2458 (2019) بحلول 31 كانون الأول/ديسمبر 2020، وذكرت أنه مع اختتام الدورة الانتخابية، حولت البعثة جهودها نحو دعم خطة الإصلاح، على النحو المنصوص عليه في اتفاق كوناكري بشأن تنفيذ خريطة طريق الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا لتسوية الأزمة السياسية في غينيا – بيساو وفي ميثاق الاستقرار.

وفي الجلسة نفسها، استمع المجلس إلى إحاطة قدمها رئيس تشكيلة غينيا – بيساو التابعة للجنة بناء السلام. وهنأ رئيس التشكيلة غينيا – بيساو على نجاحها في إجراء الانتخابات التشريعية والرئاسية في عام 2019، واعترف في الوقت نفسه بالطعن القانوني في نتائج الانتخابات. وناقش مواصلة الخفض التدريجي للبعثة، مسلطا الضوء على أن دور الأمم المتحدة سيتمثل في كفالة اتباع نهج متسق ومنسق لدعم الجهود التي تقودها البلدان للمضي قدما بالسياسات والبرامج الرامية إلى معالجة الأسباب الجذرية لعدم الاستقرار وتعزيز السلام والتنمية. وذكر أيضا أنه سيكون من المهم أن يواصل المجتمع الدولي مساعدة الحكومة على تعزيز المؤسسات الديمقراطية والشاملة للجميع للمساعدة في الإصلاحات الداخلية، ودعم مشاركة النساء والشباب في بناء السلام، وتعزيز حقوق الإنسان وحمايتها. وأكد أن لجنة بناء السلام مستعدة لمساعدة مكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام في غينيا – بيساو وحكومة غينيا – بيساو من خلال توفير منبر لتحقيق الاتساق والتنسيق فيما بين الجهات المعنية، فضلا عن تعزيز التحليل والفهم المشتركين للتحديات المتعددة الأبعاد لبناء السلام في البلد. وخلال المناقشة، أشاد معظم أعضاء المجلس[131] بالتقدم المحرز وتعهد العديد منهم بالالتزام بالمبادرات المقبلة، بما في ذلك دعم الخفض التدريجي لمكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام في غينيا – بيساو. وحذر معظم أعضاء المجلس من المخاطر الناجمة عن انعدام الاستقرار السياسي، الذي يمكن أن يؤدي إلى تدهور الحالة الأمنية، فضلا عن مسألة الاتجار بالمخدرات والجريمة المنظمة عبر الوطنية، التي لا تزال تشكل تهديدا خطيرا لاستقرار البلد. وشدد أعضاء في المجلس أيضا على أهمية الشركاء الثنائيين والمتعددي الأطراف في تنفيذ اتفاق كوناكري وخريطة الطريق ذات النقاط الست التي وضعتها الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا[132]. وعلى ضوء الظروف المتغيرة في البلد والخفض التدريجي لمكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام في غينيا – بيساو، تناول بعض أعضاء المجلس أيضا إمكانية رفع أو تعديل الجزاءات المفروضة على غينيا – بيساو[133]، بينما أيد أحد أعضاء المجلس الإبقاء على الجزاءات[134].

كما تناول المجلس المسائل المبينة أعلاه في قرار اتخذه بشأن الحالة في غينيا – بيساو. ففي 28 شباط/فبراير، اتخذ المجلس بالإجماع القرار 2512 (2020)، الذي مدد بموجبه ولاية مكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام في غينيا – بيساو لمدة 10 أشهر حتى 31 كانون الأول/ديسمبر 2020[135]. وفي هذا القرار، أيد المجلس إعادة ترتيب أولويات المهام وإعادة تشكيل مكتب الأمم المتحدة المتكامل لدعم بناء السلام في غينيا – بيساو من أجل خفضه التدريجي والمرحلي[136]. وطلب المجلس إلى البعثة أن تواصل التركيز على دعم التنفيذ الكامل لاتفاق كوناكري وخريطة الطريق التي وضعتها الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا وأن تيسر إجراء حوار سياسي شامل للجميع وعملية للمصالحة الوطنية[137]. وطلب المجلس إلى الأمين العام أن يبدأ تصفية مكتب الأمم المتحدة المتكامل فور انتهاء الولاية في 31 كانون الأول/ديسمبر 2020، بمجرد مغادرة جميع الموظفين الفنيين للبعثة، وأن ينهي عملية التصفية في موعد لا يتجاوز 28 شباط/فبراير 2021[138]. وطلب المجلس أيضا إلى الأمين العام أن يقدِّم إلى المجلس، في غضون خمسة أشهر ابتداء من اتخاذ القرار، تقريراً عن تنفيذ هذا القرار والخفض التدريجي لمكتب الأمم المتحدة لدعم بناء السلام في غينيا – بيساو ونقل مسؤولياته، وأن يقدم تقريرا إلى اللجنة المنشأة عملا بالقرار 2048 (2012) بشأن التقدم المحرز في تحقيق الاستقرار في غينيا – بيساو وفي استعادة النظام الدستوري، يورد توصيات بشأن نظام الجزاءات، بما يشمل، على سبيل المثال لا الحصر، استمرار العمل به أو تعديله أو تعليقه[139]. وقرر المجلس أيضا أن يستعرض تدابير الجزاءات بعد ستة أشهر من اتخاذ

(131) ألمانيا، وفرنسا، وإندونيسيا، وسانت فنسنت وجزر غرينادين، والصين، وجنوب أفريقيا، وإستونيا، وفييت نام.

(132) النيجر، وفرنسا، والصين، وجنوب أفريقيا، وفييت نام، والمملكة المتحدة.

(133) الاتحاد الروسي، وبلجيكا.

(134) النيجر.

(135) القرار 2512 (2020)، الفقرة 1. ولمزيد من المعلومات عن ولاية مكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام في غينيا – بيساو، انظر الجزء العاشر، القسم الثاني.

(136) القرار 2512 (2020)، الفقرتان 2 (أ) و (ب).

(137) المرجع نفسه، الفقرة 4 (أ).

(138) المرجع نفسه، الفقرة 8.

(139) المرجع نفسه، الفقرة 25. ولمزيد من المعلومات عن تدابير الجزاءات المتعلقة بغينيا – بيساو، انظر الجزء السابع، القسم الثالث.

القرار[140]. وعقب التصويت على القرار، أعرب بعض أعضاء المجلس عن آراء متباينة بشأن استمرار فرض الجزاءات على غينيا – بيساو[141].

وفي 10 آب/أغسطس[142]، استمع المجلس إلى إحاطة ثانية قدمتها الممثلة الخاصة للأمين العام. وذكرت فيها أنه، منذ تقديم إحاطتها السابقة، حدثت انتهاكاتٌ متزايدة لحقوق الإنسان وعدمُ استقرار سياسي بين الأحزاب السياسية المتعارضة. وتناولت الحالة الهشة بصفة خاصة لغينيا بيساو أمام جائحة كوفيد-19 بسبب تردي الهياكل الأساسية الصحية في البلد ومحدودية موارده، وسلطت الضوء في الوقت نفسه على وجود خطة استجابة وطنية للاستجابة للجائحة يقودها المنسق المقيم وتقدم لها الدعمَ منظمةُ الصحة العالمية والبنك الدولي ووكالات الأمم المتحدة الأخرى. وذكرت أيضا أن الإغلاق التدريجي لمكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام في غينيا – بيساو، بما في ذلك عملية الانتقال وإعادة تشكيل وجود الأمم المتحدة، لا يزال جاريا. غير أن الأزمة السياسية والشلل البرلماني اللذين أعقبا الانتخابات الرئاسية قد حالا دون دعم البعثة للإصلاحات العاجلة المنصوص عليها في اتفاق كوناكري، بما في ذلك مراجعة الدستور وقانون الانتخابات وقانون الأحزاب السياسية. وذكرت أن من غير المرجح لذلك السبب أن تُنفَّذ ولاية مكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام في غينيا – بيساو تنفيذا كاملا قبل مغادرة البعثة، وأبدت أسفها على ذلك. وكررت دعوتها التي وجهتها إلى أعضاء المجلس لتوفير التمويل، الذي هو أمر ضروري لتفادي "الانهيار المالي" وناشدت المجلس والمجتمع الدولي تقديم الدعم السخي لإطار التعاون. وأشارت أيضا إلى اجتماعات التنسيق الثلاثية المعقودة بين مكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام في غينيا – بيساو، والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، ومكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا ومنطقة الساحل من أجل مواكبة العملية الانتقالية، وأضافت أن الدور المستمر للجنة بناء السلام في إبقاء اهتمام المجتمع الدولي مُركَّزا على غينيا – بيساو في غاية الأهمية بعد مغادرة مكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام في غينيا – بيساو. وفي الجلسة نفسها، قدم رئيس تشكيلة غينيا – بيساو التابعة للجنة بناء السلام إحاطة إلى المجلس، فأشار إلى أنه على الرغم من إحراز تقدم، فإن التحديات التي تواجه الاستقرار والتنمية قد ازدادت حدة مع مجيء جائحة كوفيد-19 في عام شهد ثلاث مراحل انتقالية: أولا، الخفض التدريجي لمكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام في غينيا – بيساو ونقل المهام إلى فريق الأمم المتحدة القطري؛ وثانياً، انتقال البلد إلى قيادة سياسية جديدة، وهو أمر لم يكن هادئا؛ وثالثاً، إغلاق بعثة الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا في غينيا – بيساو. وأكد أن استمرار المشاركة الدولية ومواصلة التركيز على أولويات بناء السلام في البلد سيكونان أمرين حاسمين لكفالة الانتعاش الاقتصادي والتنمية المستدامة في غينيا – بيساو. وفي الجلسة نفسها أيضا، أكدت المديرة التنفيذية لمكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة أن هناك حاجة ماسة إلى اتخاذ إجراءات منسقة على وجه السرعة على أساس المسؤولية المشتركة. ورددت ما ورد في تقرير الأمين العام[143]، فذكرت أن تتبع الجريمة المنظمة عبر الوطنية، بما في ذلك الاتجار بالمخدرات والاتجار بالأشخاص، أمر بالغ الأهمية لبناء السلام والعمل من أجل تحقيق الاستقرار السياسي والاقتصادي الدائم في غينيا – بيساو[144]. واتفق معظم أعضاء المجلس على أن الحالة في غينيا – بيساو لا تزال هشة، وأعرب بعضهم عن قلقهم إزاء الأزمة السياسية[145] وانتهاكات حقوق الإنسان[146] واحتمال عودة الاتجار بالمخدرات والجريمة المنظمة إلى الظهور[147]. ودعا العديد من أعضاء المجلس إلى اتخاذ إجراءات من أجل تحقيق الاستقرار وتنفيذ اتفاق كوناكري، وخريطة الطريق ذات النقاط الست التي وضعتها الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، وتنقيح الدستور[148]. وشكك أحد أعضاء المجلس في الحاجة إلى الإبقاء على تدابير الجزاءات، محتجا بأن الحالة في البلد قد تغيرت منذ الانقلاب الذي وقع في عام 2012[149]، في حين ذكر عضو آخر أن تورط أفراد سياسيين وعسكريين في الاتجار بالمخدرات والجريمة المنظمة ينبغي متابعته ووضعه في الاعتبار عند مناقشة مستقبل تدابير الجزاءات[150].

(140) القرار 2512 (2020)، الفقرة 26.

(141) انظر S/PV.8736 (النيجر، والاتحاد الروسي).

(142) انظر S/PV.8754.

(143) انظر S/2020/755.

(144) انظر S/PV.8754.

(145) ألمانيا، وإستونيا، وفرنسا، والمملكة المتحدة، وإندونيسيا.

(146) ألمانيا، وإستونيا، والولايات المتحدة، والجمهورية الدومينيكية، وبلجيكا، والمملكة المتحدة.

(147) النيجر (أيضا باسم تونس، وجنوب أفريقيا، وسانت فنسنت وجزر غرينادين)، وفييت نام، وإندونيسيا.

(148) الاتحاد الروسي، وألمانيا، وفرنسا، والصين، وبلجيكا، وفييت نام.

(149) الاتحاد الروسي.

(150) ألمانيا.

الجلسات: الحالة في غينيا بيساو

محضر الجلسة وتاريخها	البند الفرعي	وثائق أخرى	الدعوات عملاً بالمادة 37	الدعوات عملاً بالمادة 39 وغيرها	المتكلمون	القرار والتصويت (المؤيدون – المعارضون – الممتنعون)
S/PV.8724 14 شباط/فبراير 2020	تقرير الأمين العام عن التطورات في غينيا – بيساو وأنشطة مكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام في غينيا – بيساو (S/2020/105)		غينيا – بيساو	الممثلة الخاصة للأمين العام لغينيا – بيساو ورئيسة مكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام في غينيا – بيساو، ورئيس تشكيلة غينيا – بيساو التابعة للجنة بناء السلام	جميع أعضاء المجلس[أ]، وجميع المدعوّين	
S/PV.8736 28 شباط/فبراير 2020	تقرير الأمين العام عن التطورات في غينيا – بيساو وأنشطة مكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام في غينيا – بيساو (S/2020/105)				عضوان من أعضاء المجلس (النيجر، والاتحاد الروسي)	القرار 2512 (2020) 15–0–0
S/PV.8754 10 آب/أغسطس 2020	تقرير الأمين العام عن التطورات في غينيا – بيساو وأنشطة مكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام في غينيا – بيساو (S/2020/755)		غينيا – بيساو	الممثلة الخاصة للأمين العام، والمديرة التنفيذية لمكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، ونائب الممثل الدائم للبرازيل لدى الأمم المتحدة الذي تكلم باسم رئيس تشكيلة غينيا – بيساو التابعة للجنة بناء السلام	12 من أعضاء المجلس[ب]، وجميع المدعوين[ج]	

(أ) مثّل النيجر وزيرُها للشؤون الخارجية والتعاون والتكامل الأفريقي وشؤون النيجريين في الخارج.

(ب) تكلم ممثل النيجر أيضا باسم تونس، وجنوب أفريقيا، وسانت فنسنت وجزر غرينادين.

(ج) الممثلة الخاصة للأمين العام، والمديرة التنفيذية لمكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، شاركتا في الجلسة عن طريق التداول بالفيديو من بيساو وفيينا، على التوالي.

7 – منطقة وسط أفريقيا

خلال الفترة قيد الاستعراض، عقد المجلس، فيما يتعلق بمنطقة وسط أفريقيا، جلستي تداول بالفيديو مفتوحتين[151]. ونظر المجلس في التطورات التي وقعت في بوروندي، وتشاد، وجمهورية أفريقيا الوسطى، وجمهورية الكونغو الديمقراطية، والكاميرون، والكونغو وفي خليج غينيا ومنطقة الساحل. ويرد في الجدول أدناه مزيد من المعلومات عن جلسات التداول بالفيديو.

وخلال الفترة قيد الاستعراض، وتمشيا مع فترة الإبلاغ البالغة ستة أشهر التي طلبها المجلس في بيان رئيسة المجلس المؤرخ 10 آب/أغسطس 2018[152]، استمع المجلس إلى إحاطتين قدمهما الممثل الخاص للأمين العام لوسط أفريقيا ورئيس مكتب الأمم المتحدة الإقليمي لوسط أفريقيا بشأن تقريرَي الأمين العام عن الحالة في وسط أفريقيا[153]. وأطلع الممثل الخاص، في إحاطته، المجلسَ على أنشطةِ مكتب الأمم المتحدة الإقليمي لوسط أفريقيا، وتعاونِ المكتب المستمر مع الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا ومكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا ومنطقة الساحل، وأنشطته بصفة أمانة لجنة الأمم المتحدة الاستشارية الدائمة المعنية بمسائل الأمن في وسط أفريقيا. وأطلع الممثل الخاص المجلس على آخر المستجدات المتعلقة بحقوق الإنسان والحالة الأمنية في المنطقة، بما في ذلك التهديدات المستمرة التي يشكلها الإرهاب والقرصنة في خليج غينيا، فضلا عن أثر تغير المناخ على أمن وازدهار بلدان وسط أفريقيا. وفي عام 2020، قدم الممثل الخاص أيضا إلى المجلس إحاطة عن أثر جائحة كوفيد-19 في المنطقة، ولا سيما آثارها الاجتماعية الاقتصادية السلبية والجهود التي تبذلها بلدان المنطقة ومكتب الأمم المتحدة الإقليمي لوسط أفريقيا لمكافحة التهديدات التي يطرحها المرض.

(151) انظر S/2020/542، و S/2020/1188.

(152) S/PRST/2018/17.

(153) انظر S/2020/463، و S/2020/1154.